كتاب وسياسيون وباحثون سعوديون لـ«الأمناء»:

الزعتر: خطوة أمريكية في سياق شرعنة الانقلاب الحوثي

خديجة عبدالله: الإدارة الأمريكية تعيش في حالة من التخبط

الشهري: رسائل إيجابية للحوثي والمفاوض الإيراني

ديباجي: مجرد بالون اختبار وقياس للرأي العام اليمني والعربي

مزعل: الشعب اليمني أولا وآخرا من يقرر مصيره وليس أمريكا

«الأمناء» استطلاع / أرسلان السليماني:

اعتبر العديد من السياسيين والكتاب الباحثين السعوديين تصريحات المبعوث الأمريكي الخاص لليمن ليندر كينغ باعتراف الإدارة الأمريكية بجرِكة الحوثي واعتبارهِا طرفا شرعيا في اليمن - خصوصاً بعد رفعها من قائمة الإرهاب - لإرسال رسائل وبناء استراتيجية التودد وأنها تعيش في حالة التخبط، ومنهم من وصف ذلك مجرد بالون اختبار وقياس للرأي العام والذي يأتي في ظل صمت السلطة الشرعية اليمنية التي تعتبره طرفاً انقلابيا، وما جاء به بيان الخارجية الأمريكية لا يبعد عن تصريحات المبعوث الأمريكي الخاص لليمن والذي اعتبر أنه لحفظ ماء الوجه على حد وصف من الكتاب والباحثين والسياسيين السعوديين والمختصين لمتابعتهم للملف اليمني.

وأجرت «الأمناء» استطلاعا مع عدد من المتابعين في الشأن اليمني والعربي من السياسيين والكتاب الباحثين السعوديين، بدأتها مع الكاتب والمحلل السياسي السعودي خالد الزعتر الذي قال: «إن تصريحات المبعوث الأمريكي التي قال فيها إن الولايات المتحدة تعترف بالحوثيين طرفاً شرعياً في اليمن هي تأتي منسجمة مع توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة منذ وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض، والذي يسعى لبناء استراتيجية أمريكية جديدة تجاه إيران، قائمة على لغة التودد والمهادنة، والتي بدأت بإلغاء تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية، وهي خطوة أمريكية في سياق شرعنة الانقلاب الحوثي، وبالتالي فإن تصريحات المبعوث الأمريكي إلى اليمن التي تؤكد أن أمريكا لا تنظر للحوثيين بالصفة الحقيقية وهي أنها ميليشيات انقلابية، بل تنظر إلى الحوثيين بنظرة شرعية في محاولات للمساواة بين الشرعية اليمنية والحوثيين هي لا تأتي بجديد بقدر ما تعد امتدادا لسياسات الإدارة الأمريكية الجديدة التي بدا واضحاً أنها تتعامل مع الملف اليمني من منطلقين الأول وهو محاولة فرض الحوثيين كأمر واقع في مستقبل اليمن من خلال النظر له بصفة شرعية، والمنطلق الآخر النظر إلى إيران باعتبارها طرفا في حل الأزمة اليمنية بدلاً من استبعادها باعتبارها جزءا من الأزمة بدعمها للميليشيات الحوثية وبالتالي لا يمكن القبول بها كطرف في تحقيق الحل السياسي بدليل زيارة المبعوث الأممي إلى إيران والتي تشرعن التدخلات الإيرانية في الملف اليمني».

وأضاف: «التوجهات الأمريكية تجاه الملف اليمني هي لا تهدف إلى تحقيق الحل السياسي وتثبيت شرعية الدولة اليمنية في مواجهة الميليشيات الحوثية الانقلابية بل تهدف إلى توظيف الملف اليمني في استراتيجية المقايضة مع إيران بشأن تحقيق تقدم في مفاوضات الملف النووي الإيراني، أما بالنسبة لتصريحات وزارة الخارجية الأمريكية التي تحاول توضيح الموقف الأمريكي تجاه اليمن وأنها تعترف بالحكومة اليمنية حكومة شرعية فهي لا يمكن البناء عليها لأن الوقائع تؤكد أن ما جاء على تصريحات المبعوث الأمريكي إلى اليمن لا يحتاج إلى توضيح لأن تصريحاته تدعمها حقيقة التوجهات الأمريكية التي تأتي متطابقة مع ما قاله بأن الولايات المتحدة تعترف بالحوثيين كطرف شرعي».

فيما قال السياسي السعودي في الشأن الخليجي والعربي د.عبد الهادي الشهري: «تصريحات المبعوث الأمريكي الخاص لليمن ليندر كينغ باعتراف الإدارة الأمريكية بالحوثيين طرفاً شرعياً باليمن تأتي لإرسال رسائل إيجابية للحوثي والمفاوض الإيراني واصفا لبيان الخارجية الأمريكية بالضعيف والمرتبك».

إلى ذلك اعتبرت المستشارة والباحثة المتخصصة في ملف التطرف والإرهاب الأستاذة خديجة عبدالله أن: «الإدارة الأمريكية تعيش في حالة من التخبط فيما يخص الملف الحوثي في اليمن، ففي المرة الأولى وضعته على قوائم الإرهاب ثم عادت مرة أخرى لتنزع عنهم صفة الإرهاب وترفض تصنيفهم كجماعة مسلحة، في كل الأحوال المملكة ماضية في جهودها لإنقاذ اليمن ورفض الممارسات المتطرفة من قبل الجماعة الحوثية».

بدوره، تحدث الكاتب والمحلل السياسي السعودي فهد ديباجي لـ«الأمناء» قائلا: «باعتقادي إن ما صرح به المبعوث الأمريكي بشأن شرعية الحوثيين واعتبارهم طرفا شرعيًا في اليمن مجرد بالون اختبار وقياس للرأي العام اليمني والعربي ومدى قبول ذلك أو تمريره».

وأضاف ديباجي حول بيان الخارجية الأمريكية بأنه: «لم يكن بتلك القوة والصراحة.. فبيان الخارجية الأمريكية الذي حاول التبرير لم يكن بذلك القوة والصراحة ويأتي مكملا للمراوغة الأمريكية المعتادة وضمن الرضوخ والتماهي الأمريكي مع إيران ومليشياتها ومكملا لما يحدث في فينا ومفاوضات الاتفاق النووي».

واختتمت «الأمناء» استطلاعها بحديث عضو الفريق الأمريكي والباحث في السياسة الاجتماعية الأستاذ ماجد بن مزعل، الذي قال: «لا يجب أن نغفل عن سوء التدبير والضعف السياسي في الداخل اليمني نفسه، فالشعب اليمني أولاً وآخراً من يقرر مصيره وليس أمريكا وتناقضاتها التاريخية في التعاطي مع الملفات والأجنحة العسكرية التي تلوح بأعلام إيران علانية في اليمن وغيرها، ساسة القرار الأمريكي يعرفون جيداً من هو الإرهابي ومن المصفق له والبيان لن يغير شيئاً فنحن أمام مليشيا لا تعترف بالقانون والمبادرات بل بالغلبة على الأرض كالغابة".

خلال ندوة حقوقية لخارجية الانتقالي..

الجنوب يطلع العالم على واقع الحرب ورغبته في السلام

ما أهمية الحراك الدبلوماسي الجنوبي دوليًا؟

الأمناء خاص:

يولي المجلس الانتقالي الجنوبي اهتمامًا بالغًا بالعمل الدبلوماسي الذي يلعب دورًا رئيسيًّا في إحداث نقلة نوعية لمسار القضية الجنوبية، كونه يمنحها أبعادًا دولية أكبر، وذلك من خلال إظهار حجم الاستهداف الذي يتعرض له الجنوب سواء أمنيًّا أو معيشيًّا.

وعلى هامش انعقاد الدورة الـ 47 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نظّم المكتب الأوروبي للإدارة العامة للشؤون الخارجية بالمجلس الانتقالي الجنوبي ندوة حقوقية بعنوان «موائمة مضامين اتفاق الرياض مع قضايا حقوق الإنسان في الجنوب».

وأدار الندوة الإعلامي أوسان بن سدة، المنسق الإعلامي في مكتب الإدارة العامة للشؤون الخارجية للمجلس الانتقالي في بريطانيا، بحضور ممثلي عدد من المنظمات الدولية والعربية، وناشطين في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى وسائل إعلام دولية حرصت على تغطية الندوة.

وقال بيان صادر عن المجلس الانتقالي، إن الندوة تحدّث خلالها عمرو علي البيض، عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي، الممثل الخاص للرئيس القائد عيدروس الزبيدي للشؤون الخارجية، والمحامية نيران سوقي عضو هيئة رئاسة المجلس، نائب رئيس الجمعية الوطنية، المسؤولة عن ملف الحقوق والحريات في المجلس، والمستشار عبد الرحمن المسيبلي عضو الإدارة العامة للشؤون الخارجية في المجلس، مسؤول الملف الحقوقي في متابعات مجلس حقوق الإنسان في جنيف، والدكتور سالم الشبحي رئيس لجنة الصحة والبيئة بالجمعية الوطنية.

وتطرقت كلمة عمرو البيض إلى مآلات توقيع المجلس الانتقالي على اتفاق الرياض وما تستهدفه مضامينه من استعادة لحقوق المواطنين والتصدي للأزمات المعيشية ورفع معاناة الحياة عن المواطنين، قائلا: «إن هذه المآلات تدفع الحل السياسي الذي هو حق من حقوق المواطنين في الجنوب».

وأكد البيض، أن الرئيس القائد عيدروس قاسم الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، يعير جلّ اهتمامه لضمان توفير الخدمات للمواطنين وتجنيب إخضاعها لأي ابتزاز سياسي.

بدورها، تحدثت المحامية نيران سوقي عن معاناة شعب الجنوب جراء تدهور حياته المعيشية، وتخلي حكومة المناصفة حتى الآن عن التزاماتها المتفق عليها في اتفاق الرياض.

وقالت: «إنّ القوى المعادية للجنوب ترتكب انتهاكات يومية منها الاعتقالات والاستفزازات لقيادات المجلس الانتقالي في شبوة وحضرموت».

وأشارت سوقي إلى أن هذه القوى المعادية تواصل حشودها العسكرية نحو مدينة شقرة بهدف توتير الأوضاع وتهديد أمن وسلم المنطقة، مؤكدة أن خيار الجنوبيين إما النصر أو الموت.

في سياق متصل، أكد المستشار عبد الرحمن المسيبلي أن الشرعية تحول دون تمكين ضحايا الانتهاكات من التقدم ببلاغات وشكاوى عبر الآليات الدولية، برفضها الانضمام إلى الصكوك الدولية التي تمنح هذا الحق للضحايا وأسرهم ومنظماتهم الإنسانية، داعيا الضحايا وأسرهم إلى عدم الخنوع لذلك الحرمان، والقيام بتكثيف رفع بلاغاتهم الى الآليات الدولية بما فيها محكمة الجنايات الدولية.

فيما تطرق د. سالم الشبحي في مداخلته للأوضاع الصحية في الجنوب، وما يعانيه من تدهور جراء عدم اهتمام الحكومة بها، مبينا حالة المستشفيات المزرية ووضع الطاقم الطبي والصحي في ظل مجابهته لجائحة كوفيد - 19 والذي راح ضحيتها العديد من الأطباء والصحيين لعدم توفر أبسط إمكانيات مجابهة هذه الجائحة الخطيرة، معتبرا ذلك جرائم قتل بحق زملاء المهنة.

هذا الحراك الدبلوماسي يعبر عن حجم الاهتمام الذي يوليه المجلس الانتقالي للعمل على الانطلاق بالقضية الجنوبية في الأجواء الدولية، ومخاطبة المنظمات العالمية بحجم الأزمات التي يعاني منها الجنوبيون، وهي نابعة بشكل رئيسي من الممارسات العدائية التي تنتهجها الشرعية ضد الجنوب.

ومن الأهمية بمكان أن يفند المجلس الانتقالي واقع الأزمات التي يعاني منها الجنوب، أملاً في ضغوط تمارَس من قبل القوى الدولية، دفعًا، أولًا، نحو إلزام الشرعية بوقف سياساتها العدائية ضد الجنوب والتي تقوم على تصعيد عسكري وتحشيد إرهابي وإثارة للأزمات المعيشية عبر إشعال حرب خدمات تخلف الكثير من الأعباء على المواطنين.

في الوقت نفسه، فإن المجلس الانتقالي عبر هذه الفعاليات يخاطب المجتمع الدولي للاستماع إلى أصوات الجنوبيين الذين ينادون باستعادة دولتهم، بما يعني ضرورة وضع هذه التطلعات من قِبل المواطنين ضمن أجندة الحل السياسي الشامل، وأن يُمنَح الجنوبيون تحديد مصيرهم بأنفسهم.

كما أن المجلس الانتقالي، وهو يجدّد أمام المجتمع الدولي التزامه بمسار اتفاق الرياض، فهو يبعث برسالة شديدة الوضوح بحرصه على تحقيق الاستقرار الإقليمي في منطقة مضطربة ومليئة بالأزمات الملتهبة، وهذا الأمر يعلي من شأن الجنوب سياسيًّا باعتباره يعمل على تغليب الحل السياسي والدبلوماسية الهادئة في مواجهة أي خلافات.